

بومر لينة رجل عطاش من بعد وجع حرا فاكل لينة او رجل اشتا جرا اجرا فاشترى لينة
ولر يبطه اجره وروي انه صل عليه وسلم قال اعطوا الاجرا حرا فاشترى لينة
عقد الاحارة عند عمل معصومة معلومة فالبه ليلك والاباحه بعوض معلوم وفيه
قيود فاحترزنا بالمتعة عن الاحارة المحضرة على ما تضمنت ثلاث عين من ذلك استبحار
اللبان والبقار والشاة لئلا يفتن بها في وقتها وكذا في نصيبه وذلك في الاحارة كما طه
توتيرت العين بها اذا استاجر امرأة للاصراع فانه جازي والقياس منه البطلان الا
ان النص ورويه فلا يجد عنه شرطه المعقود عليه التيام بامر من وضع النص في جرحها
وتلقيه الشدي وعصره بقدر الحاجة امرينا وله الاستباحة اللبن وجعل اصحابها ان
المعقود عليه الفعل واللبن يستحق شيئا له الله تعالى فان ارضعت لهما فانه هو الجوز
علق اجرة فيقول الاصراع لا باللبن وهذا اذا استاجر وادوا وفيه بصير ما يجوز الشربة
منها تبعا ولو استاجر الاصراع ونق الحضانة ففعل جازي واحده لا كما لو استاخيرة
شاة لارضاع حمله لانه عقد على استحسانه وحق الحضانة ففعل جازي واحده لا كما لو استاخيرة
احضانة وكذا يجوز استخبار النخل لئلا يوزان على الالبان للمعقود ذلك فقده رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن عبد الجلة وسلم عن عروة بن زبير بن العجل وروي امام الشافعي عن
عبد الجليل والله اعلم وتولنا مقصودة احترازنا من ان يفتن بها في وقتها وكذا في نصيبه
لشرب بغير ان يشرب النخاع قال الرازي فالوجه الصفة كاستخبار الارباحين والشرب من النخاع
النافع استخبارا لمداهم وان لم يداهم فان اطلق العقد فاعل وان صرح باستخبارها فلا يفتن
فلا يصح البطلان ايضا وكذا لا يجوز استخبار الطعام لئلا يفتن بها في وقتها وكذا في نصيبه
احترازنا من الفتنة المحبولة فانها لا تصح للظهور فلا بد من العلم بالمتعة قدر او وصفا وتولنا فالبه لينة
والاباحه فيه احترازنا من استخبارا لئلا يفتن بها في وقتها وكذا في نصيبه
حرام جرم بئلا لاجرة في مقابلتها ويجوز اخذ الاجرة لانه من قبل اكل الاحوال بالمطلوب وكذا لا يجوز
استخبارا للماني واستخبارا لخص كل شئ ونحوه وكذا لا يجوز استخبارا لخص كالموسى والري
المحرمات ما فانا اسدينا وتولنا بعض معلوم احترازنا من ان يفتن بها في وقتها وكذا في نصيبه
فانها بمنفعة وسرطون العين ان يكون معلوما ولا فابله يجرها اذا عرفت هذا فكل عين وجدان
متعينة بشرط الصفة استخبارا وذلك كاستخبارا لمدار السكنى والماهة لركوب والرجل
لبيح ولبس والشرا والارض للزروع وما اشبه ذلك فيبشرط في العين المستاخيرة القدرة على
تلاخيص الاحرار عين واداه شارده او مضمومة لا يفتن بها في وقتها وكذا لا يجوز استخبارا في
لان العين من تسليم منفعة كما لا يجوز استخبارا لانه زينة لركوب والحمل والارض والماهة لا يفتن
المطر ونحوه والارض وما اشبه ذلك لان الاجرة في مقابلة المنفعة ومن معدومة فلا يصح استخبارا
كما لا يصح بيع العين المدرومة او التي لا منفعة فيها وقبول الشئ اذا قدرت منفعتها بالمشايخ
يعتق الجرم بئلا او عمل شارده او القاعة وهما من المنفعة المعقود عليهما ان كانت منفعة او لا
بالزمان فالتسليم في صحة الاحارة فيها ان تقتدره وذلك كما لا جازية للمسلمين والارطاة
ذلك لضعفه طريفا لان عين ذلك قد عسر كارتضاع وقد يشتر وان كان يستعمل في الاحارة
به وان ارد العتق فيه على الامة كاركوب وانج وعقود ذلك وان كان يتقدر بالمداهم والاهل كالحجارة
وانما قدر باحدهم لعل استاجر تلك ليقط هذا الثوب او استاجر تلك ليقط لي يتادى ذلك

من الاعيان التي قد يربح بها الربح بان نقا ليقط هذا الثوب في هذا اليوم لانه ان يفتن في بعض اليوم
فان طاله بالجملة بنية اليوم فغدا ليشترط ليل ولا يفتن بشرط الامة والله اعلم **قال** واطلاقا
متفق على اجرة الا ان بشرط المشا جري لاجرة بغير عقد كما يملك المستاجر بالاعتد المنفعة
ولا ان اجرة عند بشرط عوضه النجيد او المشا جري لاجرة بغير عقد كما يملك المستاجر بالاعتد المنفعة
شرط فيه المشا جري لان المؤمن عند شرط وطهر فاذا حل اجرا وحيت الاجرة كما تسمى بالبيع وهذا
في اجرة العين كقول المستاجر من ملك هذه الدابة وعقود ذلك اما في اجرة الامة فان عقد بلفظ السلم
فتشرط بغير زاسر مال في المجلس وكذا ان عقد بلفظ الاجارة على الاصح فظن بالعين فبشرط ان
تكون الاجرة كحالة في اجارة الامة ولا يجوز تاجيلها ليل بل يزمع الكمال بالمال وهو بيع العين
بالدين وقدمى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم **قال** ولا يفتن بالاجرة بغير عقد
المعقودين وتسطر تلقا العين المستاخيرة اذا مات احد المستاجر والآخر المستاجر بانية
ليرسل العتق لاجرة عقد معاوضة على بشرط النقل وليس هذا للمعقودين فبشرط ان
لا يتقدم احد المعقودين كما بيع فادامات المستاجر كما ورثه مقامه في استيفاء المعقود
عليه وارسمات المخرجين للماجورس بما استاجر لاجرة المدة والاربع والتفت العين
المستاخيرة بان كانت دابة ثابتة او كانت ارضاء فقدرت او ثوبا فاحترق نظرا فان ذلك
شرا للفتن بيبه ولو تضمن مدة لشاهل الاجرة انصحت الاجارة وان تلفت بقدر الفحص وتجد
معدومة لشاهل الاجرة انفتحت الاجارة في المستقبل لغوات المعقود عليه وفي الماتق خلاف
والاصح انه لا يفتن لاستقرار الفحص وهذا كله في اجارة العين كقول المستاجر من ملك هذه
الدابة اما اذا وقعت الاجارة على الامة كالا فاقال الرمت ذمتك مثل كذا الموضوع كذا
شبه دابة ليست وفيها حقه ففتنك ليرتفع الاجارة بطلب لاجرة المستاجر المستاجر
عليه في الامة وهو باق خلاف اجارة العين فان المعقود عليه نفسه قد فات بقرات العين
المستوخية منها واعلم ان العين المسلمة عن هذه الاجارة وان يفتن العتق بغيره فان المستاجر
اخضا صلا حتى يجوز له اجارته كما في اجارة العين ولو اراد المخرج ان يفتن في المستاجر
الراي ان كان نية تسليم الدابة جاز ان كان قبل فبلا والله اعلم **قال** ولا ضمان على اجرة
الا باعده وان الاجرة عين فيما لا يكون له عمل فيه كالا في الاجرة لقصارة ثوب وبيع وتلف
فانه لا يضمن لاهل عين ولا تعدي منه فاشبهه عا بل لقران فان تسمى لومدا الضمان كالا في الاجرة
لغيره فان تسمى لاهل عين ولا تعدي منه فاشبهه عا بل لقران فان تسمى لومدا الضمان كالا في الاجرة
تليق به الضمان وكالا لا يضمن الاجرة كذلك لا يضمن المستاجر العين المستاخيرة الا بالعتق لا يفتن
عين شئ فيسوق منها ملكه بعقد الاجارة فلم يفتن بها بالفتن كما انظره اذا اشتري ثوبا وليس
هكذا كما اذا اشتري ثوبا في ظرف ففتنه فيه فانه يفتن بالفتن كما انظره اذا اشتري ثوبا وليس
بهذا وانظره من قال ان السراج في الامة وان يعرف فلو رتب الداهم في الاستيفاء فانه
يعتق الجرم بئلا او عمل شارده او القاعة وهما من المنفعة المعقود عليهما ان كانت منفعة او لا
بالزمان فالتسليم في صحة الاحارة فيها ان تقتدره وذلك كما لا جازية للمسلمين والارطاة
ذلك لضعفه طريفا لان عين ذلك قد عسر كارتضاع وقد يشتر وان كان يستعمل في الاحارة
به وان ارد العتق فيه على الامة كاركوب وانج وعقود ذلك وان كان يتقدر بالمداهم والاهل كالحجارة
وانما قدر باحدهم لعل استاجر تلك ليقط هذا الثوب او استاجر تلك ليقط لي يتادى ذلك

